الأمم المتحدة S/2017/1034

مجلس الأمن

Distr.: General
8 December 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أوجه عنايتكم إلى رسالتي المؤرخة ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٧ (S/2017/78)، التي أبلغتُ فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وإلى الرد الوارد منه في الرسالة المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (S/2017/79)، التي أحاط فيها علماً باعتزامي مواصلة تمويل أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة من الميزانية العادية. وفي هذا الصدد، أود إبلاغكم بأحدث ما حققَته اللجنة المختلطة من إنجازات وما اضطلعت به من أنشطة.

فكما تعلمون، أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المختلطة لتيسير تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود بين الكاميرون ونيجيريا ومنازعتهما الإقليمية. وإني أواصل تيسير تنفيذ ذلك الحكم عن طريق المساعي الحميدة التي أبذلها وبدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم ترسيم الحدود البرية والبحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة، وتسوية أوضاع السكان المعنيين بذلك، وتقديم التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة التي ينبغي اتخاذها. وتشمل الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية انسحاب جمهورية نيجيريا الاتحادية ونقل السلطة إلى جمهورية الكاميرون في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (وتلك عمليةٌ بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتمت في آب/أغسطس ٢٠٠٨)، وترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو ٢٠٠٧)، وانتهاء النظام الانتقالي الخاص الممتد خمس سنوات، الذي وضع في إطار اتفاق غرينتري في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وممارسة الكاميرون كامل حقوقها السيادية على منطقة باكاسي (آب/أغسطس ٢٠١٣). ووافقت اللجنة المختلطة أيضاً على توصيات الفريق العامل المعني بالحدود البحرية، بما فيها الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشأن الرواسب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية (آذار/مارس ٢٠١١).

وفي عام ٢٠١٧، واصلت اللجنة المختلطة الأنشطة المنوطة بها. غير أن حالة انعدام الأمن السائدة في شمال شرق جمهورية نيجيريا الاتحادية، والناجمة بشكل رئيسي عن تفشي الإجرام والهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام، ظلت تُعطِّل عمل اللجنة المختلطة وتحول دون إحراز تقدم فيه. وفي حادث

مأساوي، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نصبت مجموعة من الأفراد المسلحين تُجهل هوياتهم كمينا لأحد أفرقة الرصد التقني التابعة للجنة المختلطة أثناء قيامه بترسيم الحدود ونصب الأعمدة في منطقة أداماوا بجمهورية الكاميرون، التي اعتُبرت فيها المخاطر الأمنية منخفضة. وقتل خمسة من أعضاء ذلك الفريق، ومنهم خبير استشاري دولي من خبراء الأمم المتحدة. وتم على الفور وقف البعثات الميدانية وعمليات نصب الأعمدة في انتظار اتخاذ ترتيبات أمنية معززة. وبمساعدة فريق الدعم التابع للأمم المتحدة، قامت جمهورية الكاميرون وجمهورية نيجيريا الاتحادية منذ ذلك الحين باستعراض وتعزيز البروتوكولات الأمنية لمواصلة الأعمال الميدانية، مما أدى إلى استئناف عملية نصب الأعمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وعلى الرغم من الالتزام الذي قطعه رئيس وفد جمهورية الكاميرون ورئيس وفد جمهورية نيجيريا الاتحادية بالاعتماد على منهجية مكتبية في رسم الخرائط للإسراع بعملية ترسيم الحدود، لا يزال التقدم المحرز محدودا لأن الطرفين لم يتمكنا من التوفيق بين تفسيراتهما المتضاربة لعدد من البنود الواردة في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية. ونتيجة لذلك، هناك ثغرات متعددة يبلغ مجموعها ٩٤ كيلومترا على طول الحدود البرية ولا تزال تنتظر الترسيم. وعلى الرغم من تعدد أوجه القصور، يظل الطرفان ملتزمين باتباع منهجية مكتبية في رسم الخرائط، وقد جددا الجهود التي يبذلانها من أجل التوفيق بين موقفيهما. وقد عُقد العديد من جلسات العمل في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، مما أدى إلى إيجاد حلول توفيقية هي الآن في طور الموافقة والتصديق عليها من جانب السلطات السياسية لكل واحد من البلدين. وقد تعهد الطرفان باستعراض مقترحاتهما التمهيدية على أعلى المستويات السياسية في الأشهر المقبلة، ومن المتوقع أن يواصلا المناقشات بهدف إضفاء الطابع الرسمي على اتفاقهما في جلسات عمل إضافية ستستمر إلى غاية مطلع عام ٢٠١٨.

واتفق الطرفان حتى الآن على ترسيم ٢ ٠٠٥ كيلومترات من الحدود البرية التي يقدر طولها بـ ٢ ١٠٠ كيلومتر. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧، عقد فريق الدعم التابع للأمم المتحدة جلسات عمل مشتركة مع وفود من الطرفين كليهما بهدف التوفيق بين الأسماء الجغرافية وتوحيدها وتأكيدها من أجل وضع الخرائط النهائية. وستستمر هذه العملية في جلسة المتابعة المرتقب عقدها في الربع الأول من عام ٢٠١٨ بدعم وتوجيه من قسم المعلومات الجغرافية المكانية التابع لإدارة الأمم المتحدة للدعم الميداني في نيويورك.

وفي نفس الوقت، استمر تشييد ونصب الأعمدة لوضع علامات مادية على الحدود البرية. ومن بين الأعمدة الحدودية التي يتعين تشييدها والتي يقدر عددها بـ ٢ ٦٩٦ عمودا، تم بنجاح تشييد ما مجموعه ٩٩١ عمودا. وتمشيا مع استراتيجية الإنجاز الخاصة باللجنة المختلطة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، كان من المتوقع تشييد ونصب ١٦٣ عمودا في المجموعة ٤ ألف، وكان من المفترض أن تبدأ تلك العملية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وأن تنتهي بحلول منتصف عام ٢٠١٧. وعندما توقفت الأعمال الميدانية بسبب الكمين القاتل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان ما مجموعه ٨٨ عمودا قد نصب بالفعل. وأصبح الآن ما مجموعه ٧٥ عمودا متبقيا من المجموعة ٤ ألف جزءا من المجموعة ٤ باء، التي تشمل إقامة ٣٣٥ عمودا في ثلاث مراحل على طول الحدود البرية.

وبما أن نصب الأعمدة يموَّل حصرا من تبرعات خارجة عن الميزانية وتقدَّم إلى صندوق استئماني، فإن التقدم المحرز في هذا المجال يستنفد تدريجيا موارد هذا الصندوق الاستئماني، التي يجب

تجديدها. وقد تعهد الطرفان بتخصيص ١,٥ مليون دولار للصندوق الاستئماني. كما اتخذ ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس اللجنة المختلطة، السيد محمد بن شمباس، مبادرات إضافية لجمع الأموال، مما أدى إلى قطع مزيد من الالتزامات من جمهورية ألمانيا الاتحادية في كانون الثاني/يناير، وجمهورية الصين الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر.

وتظل الحاجة قائمة لموارد تكميلية لتنفيذ البرامج المشتركة عبر الحدود دعما لمن تضرروا من ترسيم الحدود. ويشمل ذلك تمويل المشاريع السريعة الأثر من أجل بناء الثقة بين المجتمعات المحلية، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب. وعمل فريق دعم اللجنة المختلطة التابع للأمم المتحدة مع فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية نيجيريا الاتحادية على إعادة إطلاق مبادرات بناء الثقة الرامية إلى حماية أمن السكان المتضررين وتعزيز رفاههم. وتشمل تلك المبادرات مشاريع اجتماعية واقتصادية وضعت بالتعاون مع فريق الدعم التابع للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية نيجيريا الاتحادية. وقُدمت وثيقة البرنامج إلى حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية (لجنة الحدود الوطنية) لتقوم بإقرارها. وفي جمهورية الكاميرون، تركز المشاريع على الأمن الغذائي ، والائتمانات البالغة الصغر، والحصول على مياه الشرب، والطاقة الخضراء، وبناء القدرات للنساء والشباب، وحماية المدنيين في باكاسي وفي منطقة الشمال الأقصى حيث تم تعديلها بناء على طلب من حكومة جمهورية الكاميرون لكي تعكس التغيرات الديمغرافية الناجمة عن أنشطة تنظيم بوكو حرام. وسيلتمس رئيس اللجنة المختلطة موارد من خارج الميزانية لتنفيذ مشاريع بناء الثقة بما يتسق مع إطار عمل الأمم المتحدة المنقح للمساعدة الإنمائية لكلا البلدين.

وفي الوقت نفسه يواصل فريق الأمم المتحدة التقني التابع للجنة المختلطة عمله بدعم من قسم المعلومات الجغرافية المكانية على وضع خرائط لإرفاقها ببيان الحدود. وخلال السنة الماضية، أنجز الفريق التقني عملية جمع الأسماء الجغرافية، ويتوقع أن ينتج الخرائط النهائية أثناء جلسة العمل المقبلة، المقرر عقدها في أوائل عام ٢٠١٨.

وعموما، يُتوقع أن التقييم الميداني للمناطق المتبقية من الحدود سينجز بحلول منتصف عام ٢٠١٨. ومن شأن ذلك بدوره أن ييسر إحراز التقدم بالانتهاء من عملية ترسيم الحدود وإتمام عمليات نصب الأعمدة وإنتاج الخرائط النهائية وبيان الحدود. ومن خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بصفته رئيس اللجنة المختلطة، تعهد رئيسا كل من الكاميرون ونيجيريا في أيار/مايو ٢٠١٦ بإكمال ترسيم الحدود المشتركة بين بلديهما. ويتوقف إنجاز الجزء الأكبر من أعمال ترسيم الحدود على رغبة الطرفين في إضفاء الطابع الرسمي على اتفاقٍ بينهما بشأن جميع المسائل المعلقة.

ولا يزال يتعين القيام بالأنشطة التالية كي تختتم اللجنة المختلطة أعمالها:

(أ) اتفاق الطرفين على ترسيم حدود المناطق المتبقية باستخدام منهجية مكتبية بالقدرات الداخلية للتقييم والترسيم؛

(ب) تيسير تشييد ونصب الأعمدة الحدودية بتمويل من الصندوق الاستئماني الخاص بأنشطة ترسيم الحدود؛

(ج) إنتاج الخرائط النهائية وبيان الحدود؛

(د) تعزيز التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري، والمراقبة الأمنية المنسقة على طول الحدود البرية؛

(هـ) إنجاز مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطة ترسيم الحدود؛

(و) تنفيذ استراتيجية الإنجاز عن طريق تسليم أنشطة اللجنة المختلطة تدريجيا إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل على الصعيد دون الإقليمي.

وأود الإشارة إلى أنه حتى عام ٢٠٠٣، كانت اللجنة المختلطة تموَّل بالكامل من أموال خارجة عن الميزانية. ومن عام ٢٠٠٤ إلى الآن، يتم تمويل أنشطتها من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقدمت حكومات كل من أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والسويد وكندا والنرويج والنمسا تبرعات عينية لإنجاز الأعمال الموضوعية والتقنية للجنة (الخبراء العسكريون والقانونيون). وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومتا الكاميرون ونيجيريا دعما لوجستيا، كما وردت تبرعات للصندوق الاستئماني للقيام بأنشطة ترسيم الحدود من البلدين كليهما، وكذلك من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي.

وعلى غرار ما حدث في السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى فعالية التكلفة التي تتسم بها العملية والأهمية التي تكتسيها المهام المتبقية في هذه المرحلة للمساعدة على إحراز تقدم في التنفيذ السلمي للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، أعتزم طلب رصد موارد من الميزانية العادية لتمويل فريق الدعم التابع للأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٨.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(*توقيع*) أنطونيو **غوتيريش**